

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استدامة الحوار حول تحقيقة المحقق البروجردي

لازنا نتساير مع مقالة المحقق البروجردي الذي يسعى لمعالجة «اتخاذ القصد ضمن الأمر» بأسلوب خاصٍ كي لا تمسه أية إشكالية دورية مستحيلة، ففي هذه الحالة قد تمرّك السيد على معضلة المحقق الآخوند -في ختام عبارته- حيث قد أخفق الكفاية أن يحلّ «استحالة دعوة الشيء إلى نفسه» فرغم أنه قد عالج عويصة «الدور في العمل والامتثال» لكنه قد أخفق فقط في هذه المأساة -تحريك الشيء لنفسه-. فنظراً لذلك قد خاض المحقق البروجردي هذا النزال مُجيباً عليه:

1. أولاً: إن الأمر بما هو أمر لا يدعو ولا يحرّك إلى متعلقه، بل الباعث هي إحدى الملكات القلبية الخمس السالفة، فلا تورّط في «استحالة دعوة الشيء إلى نفسه» أبداً.

2. ثانياً: إن الشارع قد تطلّب عبادةً مركبةً -الصلوة مع القصد-. إلا أن «القصد» يعدّ مقدمةً مقرّبةً و مأموراً بها أيضاً، بحيث سيُنوي امثال الأمر الكلي -ذى المقدمة-. فهذه النّظرة ستكتفينا شرّ الاستحالة -بلا استدارة ولا دعوة إلى النفس-. تماماً بل ستُيسّر الامتثال للمكلف أيضاً.

ثم تولى المحقق البروجردي الإجابة على المعارضين الواهمين قائلاً:[1]

1. «إإن قلت: إتيان الأجزاء بداعي الأمر المتعلق «بالكل» إنما يتمشى فيما إذا كان المكلف بصدق «إتيان الكل» و كانت دعوة الأمر إليها (الأجزاء) في ضمن دعوته إليه (الكل) و فيما نحن فيه ليس كذلك، فإن داعوية الأمر أيضاً أحد من الأجزاء و لا يعقل كون الأمر داعياً إلى داعوية نفسه (فتتجددت الاستحالة المزبورة).»

Ø قلت: هذا (المحال يتأنّى) إذا لم يكن بعض الأجزاء حاصلاً بنفسه (فحينئذ سيدعوا الأمر إلى نفسه) و كان حصول كلّ منها متوقفاً على دعوة الأمر إليه، و أمّا إذا كان بعضها (الأجزاء كالقصد) حاصلاً بنفسه و لم نحتاج في حصوله إلى دعوة الأمر، بل كانت دعوته إليه من قبل الدّعوة إلى تحصيل الحاصل (إذ القصد متحقّق قهراً) فلا محالة (سوف) تختص داعوية الأمر بسائر الأجزاء (التي لم تحصل حتى الآن، فلا تحدث الدّعوة إلى النفس) و يتحقّق الواجب بجميع ما يعتبر فيه، مثلًا إن تعلق الأمر بالصلوة المقيدة بكون المصلي مسترّاً و متطرّفاً و متوجّهاً إلى القبلة، فدعوته إلى إيجاد هذه القيود تتوقف على عدم حصولها للمكلف بأنفسها، و أمّا إذا كانت حاصلة له (و أوجدها) من غير جهة دعوة الأمر، فلا يبقى مورد لدعوة الأمر بالنسبة إليها، و لا محالة تنحصر دعوته فيما لم يحصل بعد من الأجزاء و الشرائط، ففيما نحن فيه أيضاً قيد التّقّرب و داعوية الأمر يحصل بنفس إتيان الذات (خارجاً) بداعي الأمر (قهراً) فلا تحتاج في تحقّقه إلى دعوة الأمر إليه حتى يلزم الإشكال.

و الحاصل: أن كل ما كان من الأجزاء و الشرائط حاصلاً قبل داعوية الأمر قد دعا إلى متعلقه الصّلاتي

بأجزائها أيضاً فجزئية «القصد» قد تحقق منذ البداية قهراً أيضاً) أو يحصل بنفس داعويته إلى سائر الأجزاء، فهو مما لا يحتاج في حصوله إلى دعوة الأمر إليه (لأنه سيتحقق خارجاً حتماً) و لا محالة تتحصر دعوته (الأمر) في غيره (من الأجزاء الأخرى).

2. إن قلت بعد اللتيا و التي إشكال الدور الوارد في مقام الامتثال بحاله (فإنّ الأمر يدعو إلى نفسه إذ سيدعو إلى جزئه - القصد - أيضاً بحيث سيتوقف الأمر على تحقق القصد و كذا العكس) فإن داعوية الأمر تتوقف على كون المدعي إليه (أي المتعلق) منطبقاً على عنوان المأمور به و مصداقاً له (أي أن الصلاة تُعد مأموراً بها) و المفروض فيما نحن فيه أن مصاديقه (المتعلق) للمأمور به أيضاً تتوقف على (تحقق القصد و) داعوية الأمر إليه.

Ø قلت:

- أمّا أولاً: فلا يعتبر في داعوية الأمر كون المدعي إليه (أي المتعلق) قبل الداعوية منطبقاً على عنوان المأمور به (فقبل تحقق الداعوية لا نفترض الصلاة مأموراً بها كي يتولّد الدور) و إنما المعتبر فيها هو كونه منطبقاً عليه (بحيث ستصبح الصلاة مأموراً بها حتى) و لو بعد داعوية الأمر، و هاهنا كذلك: أمّا بناءً على قيادية الأمر فواضح، فإن وجود المقيد يعني وجود المطلق الذي في ضمنه، و على هذا فنفس المدعي إليه يصير منطبقاً على عنوان المأمور به (بالأمر الكلي) و أمّا بناءً على جزيئتها فلا إشكال أيضاً فإن المدعي إليه حينئذ و إن لم يكن عين المأمور به وجوداً (لأنه القصد أو الداعي لم يتحقق) لكنه (المتعلق سوف يلازم المأمور به) في الوجود (الخارجي قهراً) كما عرفت.»

فمستخلص الإجابة أنا لو طبّقنا عنوان «المأمور به» على المدعي إليه - المتعلق - لتولّد إشكالية الدور إذ سيتوقف تحقق المتعلق - المأمور به - على تحقق القصد وبالعكس، بينما نعتقد أن المتعلق قد أصبح مأموراً به عقب تحقق القصد - لا قبله - إذ نفس الأمر الشرعي الكلي قد جعل المتعلق مأموراً به تماماً بلا توقف على شيء أبداً، و إنما القصد سيتجلى قهراً في الخارج، إذن فلا يتولّد أية استدارة إطلاقاً.

- وأما ثانياً: فإنّا لا نسلم كون داعوية الأمر متوقفة على كون المدعي إليه منطبقاً على عنوان المأمور به، و لو بعد الداعوية أيضاً (فعقب الداعوية أيضاً لا يُعد المتعلق مأموراً به) لما عرفت من أن الأمر كما يدعى إلى المتعلق يدعو أيضاً إلى كل ما له دخل في وجوده و تتحقق، و إذا كان المأمور به شيئاً لا يمكن دعوه الأمر إليه بجميع أجزائه و قيوده كما فيما نحن فيه (القصد) و لكن كانت دعوة الأمر إلى بعض أجزائه و إتيانه بهذا الداعي ملزمة لتحصيل المأمور به بجميع ما يعتبر فيه (حصولاً خارجياً) فلا محالة يصير الأمر المتعلق بالكل داعياً إلى ما يمكن دعوته إليه من الأجزاء.

و الحال: أن كل واحد من المكلفين بعد ما وجد في نفسه أحد الدواعي و الملوك القلبية المقتضية لإطاعة المولى و موافقته، و صار باعتبار ذلك متيناً منتظراً لصدور أمر من قبل مولاه حتى يمتنله، إذا عثر على أمر المولى بالصلاحة بداعي الأمر مثلاً فلا حالة يصير بصدق إيجاد متعلقه في الخارج بأي نحو كان (من دون أن يحدث أي توقف على الآخر) و حينئذ فإذا رأى أن إيجاد الأجزاء التي يمكن دعوه الأمر إليها في الخارج بداعوية الأمر المتعلق بالكل يلزم وجود المأمور به بجميع أجزائه و شرائطه قهراً، فلا محالة تندرج في نفسه إرادة إتيان هذه الأجزاء و يصير الأمر بالكل داعياً إليها، و بإتيانها يتحقق الامتثال و القرب إلى المولى أيضاً. فإن المالك في المقربية على ما عرفت هو استناد الفعل إلى الملوك و الدواعي القلبية التي أشرنا إليها في المقدمة الأولى، و المفروض فيما نحن فيه إتيان الأجزاء بإرادة متولدة من إرادة موافقة المولى المتولدة من أحد الدواعي القلبية التي أشرنا إليها، فتدبر.»

